تقدير الخبر ذهب الأكثر منهم إلى أن لا هذه لا خبر لها واعترض بأنه يلزم حينئذ إنتقاء الحكم والعقد وهو باطل قطعا ضرورة إقتضاء التوحيد ذلك وأجيب بأن القول بعدم الإحتياج لا يخرج المركب من لا وإسمها عن العقد لأن معناه إنتقى هذا الجنس من غير هذا الفرد والا عند هولاء بمعنى غير تابعة لمحل إسم لا وظهر إعرابها فيما بعدها ولا مجال لجعلها للإستثناء إذ لو كانت له لما أفاد الكلام التوحيد لأن حاصله حينئذ أن هذا الجنس على تقدير عدم دخول هذا الفرد فيه منتف فيفهم منه عدم إنتقاء أفراد غير خارج عنها ذلك وهو بمعزل عن التوحيد كما لا يخفى واستشكل الإبدال من جهتين الأول أنه بدل بعض ولا ضمير للمبدل منه وهو شرط فيه الثاني أن بينهما مخالفة فإن البدل موجب والمبدل منه منفي وأحيب عن الأول بأن إلا تغني عن الضمير لإفهامها البعضية وعن الثاني بأنه بدل عن الأول في عمل العامل وتخالفهما في الإيجاب والنفي لا يمنع البدلية على أنه لو قيل إن البدل في الإستثناء على حدة لم يبعد .

والثاني من القولين الأولين وهو القول بخبرية ما بعد إلا ذهب إليه جماعة وضعف بأنه يلزم عمل لا في المعارف وهي لا تعمل فيها وبأن إسمها عام وما بعد إلا خاص فكيف يكون خبرا وقد قالوا : بإمتناع الحيوان إنسان وأجيب عن الأول بأن لا لاعمل لها في الخبر على رأي سيبويه وأنه حين دخولها مرفوع بما كان مرفوعا به قبل فلم يلزم عملها في المعرفة وهو كما ترى وعن الثاني بأنا لا نسلم أن في التركيب قد أخبر بالخاص عن العام إذ العموم منفي والكلام مسوق العموم والتخصيص بواحد من أفراد مادل عليه العام وفيه ما فيه .

وأما الأقوال الثلاثة التي لا يعول عليها فأولها أن إلا ليست أداة إستثناء وإنما هي بمعنى غير وهي مع إسمه تعالى شأنه صفة لا إسم لا بإعتبار المحل والتقدير لا إله غير ا تعالى في الوجود وثانيها وقد نسب للزمخشري أن لا إله في موضع الخبر و إلا وما بعدها في موضع المبتدأ والأصل هو أو ا إله فلما أريد قصر الصفة على الموصوف قدم الخبر وقرن المبتدأ بإلا إذ المقصور عليه هو الذي يلي إلا والمقصور هو الواقع في سياق النفي والمبتدأ إذا إقترن بإلا وجب تقديم الخبر عليه كما قرر في موضعه وثالثها أن ما بعد إلا مرفوع بإله كما هو حال المبتدأ إذا كان وصفا لأن إلها بمعنى مألوه فيكون قائما مقام الفاعل وسادا مسد الخبر كما في ما مضروب العمران ويرد على الأول أن فيه خللا من جهة المعنى لأن المقصود من الكلمة أمران نفي الألهية عن غيره تعالى وإثباتها له سبحانه وهذا إنما يتم إذا كان إلا فيها للإستثناء إذ يستفاد النفي والإثبات حينئذ بالمنطوق وأما إذا كانت بمعنى غير فلا

يفيد الكلام بمنطوقه إلا نفي الألهية عن غيره تعالى وأما إثباتها له عز إسمه فلا يستفاد من التركيب واستفادته من المفهوم لا تكاد تقبل لأنه إن كان مفهوم لقب فلا عبره ولو عند القائلين بالمفهوم إذا لم يقل به إلا الدقاق وبعض الحنابلة وإن كان مفهوم صفة فمن البين أنه غير مجمع عليه ويرد على الثاني أنه مع ما فيه من التمحل يلزم منه أن يكون الخبر مبينا مع لا وهى لا يبنى معها إلا المبتدأ وأيضا لو كان الأمر كما ذكر لم يكن لنصب الإسم الواقع بعد إلا في مثل هذا التركيب وجه وقد جوزه فيه جماعة وعلى الثالث أنا لا نسلم أن ألها وصف وإلا لوجب إعرابه وتنوينه ولا قائل به .

هذا ولي إن شاء ا تعالى عودة بعد عودة إلى ما في هذه الكلمة الطيبة من الكلام وفي قوله تعالى الحي سبعة أوجه من وجوه الإعراب : الأول أن يكون خبرا ثانيا للفظ الجلالة الثاني أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف أي هو الحي الثالث أن يكون بدلا من قوله سبحانه : لا إله إلا هو الرابع أن يكون